الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/56/L.1
16 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس ٢

الجزء الرفيع المستوى - الأزمة الاقتصادية العالمية والاستجابة اللازمة على مستوى السياسات..... ٢

ثانياً – موجز الرئيس *(تابع)*

الجزء الرفيع المستوى – الأزمة الاقتصادية العالمية والاستجابة اللازمة على مستوى السياسات

١- أجرى المجلس نقاشاً موضوعياً مع فريق من ممثلي الحكومات الرفيعي المستوى حول أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية القائمة وتأثيراتها، وحول سبل معالجتها على مستوى السياسات، مع التركيز بوجه خاص على البُعد الإنمائي. ورئي أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة فريدة من نوعها، من حيث حجمها وعمقها وشمولها، ومن حيث حجم نطاق التصدي لها على مستوى السياسات.

٢- وللأزمة الاقتصادية العالمية آثار عميقة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وهي تعرقل أهداف هذه البلدان المتمثلة في التنمية والحد من الفقر. وعلى الرغم من أن البلدان النامية لم تكن السبب في نشوء هذه الأزمة، إذ إنها نجمت عن النظام المالي للبلدان المتقدمة، فقد انتقلت بسرعة إلى القطاعات الحقيقية لاقتصادات البلدان النامية. فشهدت هذه البلدان انخفاضاً حاداً في نموها نتيجة لانخفاض الطلب العالمي، وتقلُّصاً في حجم التجارة، وهبوطاً في أسعار السلع الأساسية، وتدنياً في مستويات تحويلات المهاجرين، ونقصاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات لرؤوس الأموال نحو الخارج، وارتفاعاً في فوارق العوائد، وانخفاضاً في حجم المعونة. وكانت أقل البلدان نمواً أكثر البلدان تأثراً بالآثار السلبية للأزمة، إذ إن ضعفها الهيكلي وعدم مقدرتها على التكيف السريع يُحدّان من قدرتها على التصدي للأزمة. وعلاوة على ذلك، انضافت هذه الأزمة إلى أزمات أخرى تعانيها هذه البلدان، مثل أزمة الأغذية وأزمة الوقود. وقد شكلت كل هذه الأمور نكسة للتقدم الذي أُحرِز في السنوات الماضية، حتى إنها تضع المزيد من العراقيل أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣- وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى حدوث تحسُّن، فإن معظم هذه المؤشرات تتصل بالقطاع المالي وتكشف عن عودة أنشطة المضاربة في الأسواق المالية. ويُعتقد على نطاق واسع أن الاحتمالات المرتقبة لتعافي الاقتصاد العالمي هي احتمالات يكتنفها الغموض ما دام معدل البطالة آخذاً في الارتفاع وما دامت لا توجد دلائل حقيقية على وجود أساسيات قوية على مستوى الاقتصاد الكلي. فالعواقب الاجتماعية الكاملة للأزمة لم تتكشف بعد.

٤- وقد كان مصدر الأزمة متعدد الأبعاد، إذ نجم عن التحرير المالي، وعن تراكم الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي، وتزايد التقلبات وفقدان المناعة المرتبط بتزايد العولمة. وشدد معظم المشاركين في النقاش من وفود وخبراء على أن إزالة الضوابط التنظيمية في الأسواق المالية كانت السبب الرئيسي للأزمة، إذ إنها أدت إلى المضاربة المفرطة وإلى فصل الأنشطة المالية عن أساسيات الاقتصاد الحقيقي. ويمكن ملاحظة ذلك بجلاء في الزيادة غير العادية في الأنشطة المالية بالمقارنة بالأنشطة الإنتاجية. وكشفت الأزمة أن التنظيم الذاتي للأسواق المالية لا يفضي إلى نتائج مثلى وسلّطت الضوء على أخطار الابتكار المالي في "تسنيد" الديون، والمكافآت اللامحدودة للسماسرة الماليين.

٥- وقد اختلفت تأثيرات الأزمة وسبل مجابهتها على مستوى السياسة الاقتصادية باختلاف البلدان. فأظهر عدد من البلدان النامية بعض القدرة على التكيف مع الأزمة، لأن سياساتها السابقة على صعيد الاقتصاد الكلي، وأوضاع حساباتها الجارية السليمة، وتراكم احتياطياتها قد وفّرت لها بعض الحيِّز السياساتي. وتمكّنت بعض الاقتصادات الأخرى من معالجة الأزمة بالعودة إلى أسواقها المحلية النامية بقوة. وفي المقابل، افتقر العديد من أفقر البلدان النامية إلى حيِّز السياسة المالية الضروري، فاضطُرت إلى الحصول على موارد مالية إضافية من صندوق النقد الدولي. غير أن هذه المساعدة رُبطت بشروط مسايرة للتقلبات الدورية، الأمر الذي يؤثر في إمكانيات تعافي هذه البلدان. ورئي أنه ينبغي تجنب ذلك. وفي الواقع، اعتُبر على نطاق واسع أن انتهاج سياسات نقدية ومالية مقاوِمة للتقلبات الدورية هو الوصفة المناسبة لمكافحة الأزمة. وقد أظهرت التدابير المتعلقة بالحوافز المالية في عدد من البلدان والمعالجة المنسقة على صعيد الاقتصاد الكلي بعض النتائج في هذا الشأن. على أن الكثير من المندوبين رأوا أن المعالجة السياساتية ينبغي أن تتناول ضرورة إعادة تنشيط الائتمان لصالح الأنشطة الإنتاجية.

٦- وكان الرد الدولي على الأزمة منقطع النظير، من حيث حجم رُزم الحوافز، وزيادة موارد صندوق النقد الدولي والمصارف متعددة الأطراف، والتنسيق بين المصارف المركزية، وتعبئة المؤسسات المالية، والتدابير التجارية فيما يتعلق بتمويل التجارة والدعوات إلى منع الحمائية. واتفق الخبراء والمندوبون على السواء على أن هناك الكثير من العِبر التي ينبغي استخلاصها من الأزمة، كما تم التأكيد على ذلك في *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٩*. فمن الواضح أن الأعمال التجارية لا يمكن أن تستمر بشكلها المعتاد وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى للأسباب الحقيقية للأزمة. وسيستدعي ذلك تدابير على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ينبغي أن يكمِّل أحدها الآخر. ورئي أن الأسواق المالية ينبغي أن تخضع لضوابط تنظيمية مناسبة، وأنه ينبغي فرض رقابة مناسبة من أجل عدم التشجيع على قبول المخاطر المفرطة. وينبغي أن يتضمن ذلك أنظمة حيطة لا على مستوى الاقتصاد الجزئي فحسب بل أيضاً على مستوى الاقتصاد الكلي من أجل منع حدوث مخاطر تصيب النظام. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للنظام المالي توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الإنتاجية.

٧- وكان هناك توافق واسع في الآراء على أن النظام المالي والنقدي العالمي الراهن بحاجة إلى إصلاح عميق، إذ إن الاقتصاد العالمي قد تغيَّر تغيراً كبيراً منذ إبرام اتفاق بريتون وودز. ورئي أن النقاش الذي سيتم على هديه تصميم الهيكل المالي الدولي الجديد ينبغي أن يضع التنمية في صلب الاهتمام، وأن يكون شاملاً للجميع بطبيعته، وأن يعتبر الأمم المتحدة المنبر المثالي لإقامة مثل هذا المشروع. على أنه تم الإعراب أيضاً عن التقدير لتدابير معالجة الأزمة التي تناقَش في محافل أخرى مثل مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين، بوصفها خطوات في الاتجاه الصحيح. وللأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومختلف "المجموعات" الدولية جميعاً دور تؤديه، ومن الأمور الهامة أن تعمل معاً بصورة تعاونية. ورئي، بالإضافة إلى ذلك، أن إصلاح النظام المتعدد الأطراف لا ينبغي أن يقتصر على الكلام والعرض، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى الغرض، والقدرة على الرد، والفعالية. وينبغي أن يكون الهدف من الإصلاح إنشاء نظام شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به. ورئي أنه ينبغي النظر في إصلاح صندوق النقد الدولي نفسه، بما في ذلك أسلوب إدارته والجوانب المتعلقة بدور حقوق السحب الخاصة وتخصيصها. كما أن قضية إنشاء عملة احتياطية دولية والاقتراح القاضي بإنشاء إطار متفق عليه على نحو متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف المرنة يستحقان المزيد من النظر. وتتطلب هذه الإصلاحات إرادة سياسية قوية.

٨- وأكد المشاركون مراراً أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين على مستوى الاقتصاد الكلي. ولدى مجابهة التحديات، ولا سيما التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، ثمة حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وتم الترحيب أيضاً باقتراح الأونكتاد القاضي بإعلان وقف مؤقت لديون البلدان التي تعاني مشاكل ديون خارجية. ورئي أنه ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يتقصى مصادر مبتكرة لتمويل التنمية. كما أن الإبقاء على نظام تجاري عادل ومفتوح ومنصف لا يقل أهمية عن هذا الأمر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ضمان نجاح المفاوضات التجارية للجولة الإنمائية في الدوحة. وأُبدي دعم واسع أيضاً لتعزيز النمو "الأخضر" كجزء من التصدي للأزمة، نظراً إلى أن التنمية في المستقبل يلزم أن تصبح عديمة الأثر الكربوني. كما أن هناك العديد من الدروس الواجب استخلاصها من مبادرات التعاون الإقليمي الأخيرة التي قد يكون من المفيد النظر فيها لدى تصميم آليات الاستجابة الدولية.

- - - - -